

Distr.: General
11 December 2000

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دمج الاقتصادات التي
تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
تقرير اللجنة الثانية *

المقرر: السيد أحمد أمزيان (المغرب)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة فنية بشأن البند ٩٤ من جدول الأعمال (انظر A/C.2/55/581 ، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١٧ و ٤١ ، المعقودتين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/55/SR.17 و 41).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/55/L.4 و Rev.1

٢ - في الجلسة ١٧ ، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، مشروع قرار بعنوان "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي" (A/C.2/55/L.4). وفيما بعد، انضمت الأرجنتين، وإستونيا، وأوزبكستان، وتايلند، وجمهورية كوريا،

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرمز A/55/581 و Add. 1-6 .

وجهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفرنسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والمغرب، ومنغوليا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان، إلى مقدمي مشروع القرار، ونصه كالتالي:

”إن الجمعية العامة،

”وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٥/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

”وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

”وإذ تلاحظ التقدم المحرز في هذه البلدان نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في أثناء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

”وإذ تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بطريقة ملائمة لتحديات العولمة، في مجالات تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى تحسين قدرتها على استخدام مزايا العولمة والتخفيف من حدة آثارها السلبية بفعالية،

”وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

”وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، وإذ تؤكد الحاجة إلى إيجاد بيئة تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

”وإذ تلاحظ ما تصبو إليه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

١ - "ترحب بالتدابير التي اتخذتها منظمات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

٢ - "تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، إلى أن تواصل بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية فيما يتصل بتعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي اللازم لاستكمال إصلاحات السوق، بهدف مواصلة الاتجاهات الإيجابية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بجملة أمور منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهم في زيادة دمجها في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة؛

٣ - "تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار."

٣ - وفي الجلسة ٤١، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر، قام رئيس اللجنة بإبلاغها بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.22/55/L.4، ووجه انتباه اللجنة إلى مشروع قرار منقح بعنوان "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي" (A/C.2/55/L.4/Rev.1) قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/55/L.4.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.22/55/L.4 (انظر الفقرة ٦).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان (أنظر A/C.2/55/SR.41).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٦/٤٩ المؤرخ

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٥/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي^(١)،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في هذه البلدان نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في أثناء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بطريقة ملائمة لتحديات العولمة، في مجالات تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى تحسين قدرتها على استخدام مزايا العولمة والتخفيف من حدة آثارها السلبية بفعالية،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، وإذ تؤكد الحاجة إلى إيجاد بيئة تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

وإذ تلاحظ ما تصبو إليه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

١ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها منظمات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

٢ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، إلى أن تواصل بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات

(١) A/55/188.

الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية فيما يتصل بتعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي اللازم لاستكمال إصلاحات السوق، بهدف مواصلة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية دمجها بصورة أكبر في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة وذلك من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٣ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز بصورة خاصة على تقديم تحليل يحدد التقدم المحرز في دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.**